

Distr.: General  
26 November 2013  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الثامنة والستون

البندان ١٣٤ و ١٤٧ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين

٢٠١٤-٢٠١٥

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

## التقرير المرحلي الخامس عن مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد

التقرير الثامن للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية

المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

## أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي الخامس للأمين العام عن مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد (A/68/375 و Add.1) المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٤، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل كفالة إبقاء الجمعية على علم، سنوياً، بالتقدم المحرز في تنفيذ مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد (نظام أوموجا). وكان معروفاً على اللجنة أيضاً التقرير المرحلي السنوي الثاني لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد (A/68/151)، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٦.

٢ - وخلال نظرها في التقريرين المشار إليهما أعلاه، اجتمعت اللجنة الاستشارية مع وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية ومدير مشروع أوموجا وغيرهما من ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ٢٩ تشرين



الرجاء إعادة استعمال الورق



الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وأجرت اللجنة أيضا تبادلا للآراء مع أعضاء اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات.

٣ - ويفيد الأمين العام بأن نظام أوموجا المؤسس نفذ بنجاح في الموقعين التجريبيين وهما قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان وفي المكاتب المساندة لهما في المقر في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وفيما كانت اللجنة الاستشارية تختتم نظرها في هذا البند، أبلغت بأن نظام أوموجا المؤسس نشر بنجاح في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في كيانات المجموعة ١ التي تشمل ١٤ بعثة من بعثات حفظ السلام ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، بأوغندا. وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز حتى الآن. وتشفي على الجهة القائمة على مشروع أوموجا واللجنة التوجيهية وفريق المشروع، فضلا عن المكاتب المنفذة/البعثات الميدانية وجميع الإدارات/المكاتب المعنية، لما بذلته من جهود لتنفيذ نظام أوموجا المؤسس في الموقعين التجريبيين وفي بعثات حفظ السلام (المجموعة ١). وفي ضوء الصعوبات التي صادفها المشروع منذ إنشائه، ترى اللجنة أن هذا النشر الأولي لنظام أوموجا المؤسس يمثل مرحلة إنجاز هامة في دورة حياة المشروع، من شأنها أن توفر للدول الأعضاء بعض التأكيدات بشأن فعالية قيادة المشروع وصلاحيه النظام.

٤ - وبغض النظر عما سبق، تلاحظ اللجنة الاستشارية مما ورد في تقرير كل من الأمين العام ومجلس مراجعي الحسابات أن المشروع لا يزال يواجه تحديات ومخاطر هامة يتعين التصدي لها إذا أريد للنظام المركزي لتخطيط الموارد أن يحقق كامل نطاق طاقاته ووظائفه والفوائد الكمية والنوعية المتوخاة في حدود التوقعات القائمة من حيث الوقت والتكلفة. وتوصي اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يرصد عن كثب تصميم وبناء ونشر مختلف مراحل نظام أوموجا، حسبما وافقت عليه الجمعية في قرارها ٢٤٦/٦٧، وأن يكفل الإدارة الصارمة للجدول الزمني لتنفيذ المشروع ولتكاليفه. وتوصي اللجنة كذلك الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يبقي قيد الاستعراض المستمر كفاية حوكمة المشروع والرقابة عليه وإدارة مخاطره، فضلا عن مستوى التعاون والتنسيق على نطاق الأمانة العامة.

## ثانياً - التقرير المرحلي السنوي الثاني لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد

٥ - يتضمن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد (A/68/151) الاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها المجلس عقب مراجعته السنوية الثانية للحسابات وتقييم للمشروع أجري في نيسان/أبريل ٢٠١٣، وذلك عن الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣. ويشير المجلس إلى أنه لم يستعرض تشغيل النظام المركزي لتخطيط الموارد بعد نشره التجريبي في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان وأنه لا يسعه بالتالي توفير أي تأكيدات بشأن فعالية النظام وخصائصه الوظيفية.

٦ - والتقييم العام الذي خلص إليه مجلس مراجعي الحسابات هو أن تقدماً كبيراً أُحرز منذ تقريره السابق في مجال حوكمة المشروع وإكمال تصميم وبناء الحل التقني لنظام أوموجا المؤسس ونشر النظام في موقعين تجريبيين في تموز/يوليه ٢٠١٣، على النحو المقرر. ويلاحظ المجلس أن جهوداً هامة بذلت في إطار مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد خلال العام الماضي لتعويض ما ضاع من وقت وتحقيق تقدم في تنفيذ النظام.

٧ - ويلاحظ مجلس مراجعي الحسابات أيضاً التجاوب الذي لقيته تقاريره السابقة لدى الأمانة العامة والخطوات التي اتخذتها لمعالجة العديد من شواغله. ويتضمن المرفق الرابع لتقرير مجلس مراجعي الحسابات تحليلاً لحالة تنفيذ التوصيات الصادرة بشأن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (A/67/164). وترد أيضاً معلومات مستكملة في التقرير المرحلي الخامس للأمين العام عن النظام المركزي لتخطيط الموارد (A/68/375، الفقرتان ٩ و ١٠). وحسبما ورد في التقرير، نفذت تنفيذاً تاماً ٣ توصيات (٢٣ في المائة) من التوصيات الثلاث عشرة الصادرة، وتسع منها (٦٩ في المائة) هي قيد التنفيذ ولا يزال يتعين بدء تنفيذ توصية واحدة.

٨ - وواصل مجلس مراجعي الحسابات تقييم تنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد وقدم الاستنتاجات التي خلص إليها في المجالات الرئيسية الخمس التالية: (أ) النتائج المرجوة؛ (ب) التحول في طرق تسيير الأعمال؛ (ج) إدارة المشروع؛ (د) تأكيد نجاح المشروع؛ (و) الحوكمة. وأبرز المجلس الحاجة إلى التركيز على استخدام أفضل للبيانات المستقاة من النظام من أجل تحقيق الفوائد؛ ووضع استراتيجيات لاستغلال الإمكانيات استغلالاً تاماً من أجل تحقيق عمليات إدارية أكثر فعالية وكفاءة؛ وكفالة أن يكون للقائمين على العمليات ما يلزم من سلطة أو نظام إدارة داعم لكفالة اتساق طرق العمل على نطاق الهيكل التنظيمي

المجزأ واللامركزي للأمانة العامة؛ والاتفاق على نموذج للأمم المتحدة من أجل تقديم الخدمات في المستقبل؛ ووضع خطة للمشروع مفصلة ومتكاملة تماماً تربط بين الميزانية ومراحل الإنجاز والنواتج المتوخاة؛ ووضع استراتيجية تجارية شاملة لمعالجة أوجه التعقيد في الترتيبات التجارية للمشروع التي تشمل تعدد متعهدي أعمال البناء؛ وإخضاع الجوانب الرئيسية للمشروع، بما في ذلك الجدول الزمني المنقح والميزانية، لعمليات تدقيق منتظمة منهجية ومستقلة من أجل إتاحة تأكيد نجاح المشروع.

٩ - وترد في الفرع ذي الصلة من هذا التقرير ملاحظات اللجنة الاستشارية المتعلقة بالنتائج المحددة التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات.

## ثالثاً - التقرير المرحلي الخامس للأمين العام عن مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد

### ألف - حوكمة المشروع والرقابة عليه

١٠ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية يخضع للمساءلة عن المشروع، بصفته رئيساً للجنة التوجيهية لمشروع أوموجا والجهة القائمة على المشروع.

١١ - وترد الإجراءات المتخذة لتعزيز مفهوم امتلاك زمام الأمور والمساءلة في الفقرات ٢ إلى ٨ من تقرير الأمين العام (A/68/375). ويشير الأمين العام إلى وجود تعريف أوضح للأدوار والمسؤوليات والمساءلة. وعلى وجه الخصوص، تعزز دور القائمين على العمليات من خلال صدور مذكرة من الأمين العام إلى جميع رؤساء الإدارات/المكاتب، يطلب إليهم فيها التعاون مع القائمين على العمليات وتحديد أولويات الأنشطة اللازمة لتنفيذ مشروع أوموجا بنجاح. وسعيًا إلى ضمان المساءلة عن نجاح المشروع، جرى تعديل اتفاقات كبار المديرين لتنصّ على أن تضطلع الإدارات والمكاتب بأنشطة تحضيرية وفقاً للجدول الزمني لنشر نظام أوموجا، وأن تستوعب تكاليف جميع أنشطة الإدارات غير المدرجة في ميزانية أوموجا باعتبارها جزءاً من المسؤوليات التنفيذية للإدارات المستخدمة للنظام التي تؤدي تلك الوظائف. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن اللجنة التوجيهية تعمل على نحو أفضل: فهي ترصد بصورة وثيقة المخاطر الاستراتيجية وتضمن اتخاذ القرارات اللازمة لتخفيف حدتها في الوقت المناسب، وتستجلي بصورة نشطة المشاكل التي يمكن أن تنشأ مستقبلاً، وتكفل تلبية احتياجات المشروع بصورة مناسبة على نطاق المنظمة. ويرد في المرفق الأول لتقرير الأمين العام نموذج مستكمل لحوكمة نظام أوموجا.

١٢ - ومما يشجع مجلس مراجعي الحسابات أن الأمانة العامة اتخذت عدداً من الخطوات من أجل تحسين حوكمة المشروع، بما في ذلك: (أ) تعيين وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية كالجهة القائمة على المشروع؛ (ب) تعيين مدير دائم للمشروع برتبة أمين عام مساعد، وجعله مسؤولاً أمام وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية؛ (ج) إدراج الأهداف ومقاييس الأداء المتصلة بنظام أوموجا ضمن اتفاقات كبار المديرين لعام ٢٠١٣؛ (د) تعيين خمسة قائمين على العمليات لتولي مسؤولية تنفيذ طرق أداء العمل على نطاق الأمانة العامة في مجال خبرتهم وتحقيق الفوائد. وفي حين يعترف المجلس بالتحسينات التي حُققَت، فإنه يرى أنه يتعين بذل المزيد من الجهود لتمكين القائمين على العمليات، وكفالة أن تكون لديهم السلطة اللازمة لإنفاذ أساليب عمل متسقة على نطاق الأمانة العامة. ويوصي المجلس بأن يوازي فريق المشروع اللجنة التوجيهية بآخر المستجدات عن حالة المشروع، بطريقة تعكس مستويات عدم التيقن المتعلقة بتوقعات التكلفة والوقت والجودة، لدعم اتخاذ قرارات أكثر استنارة (انظر الوثيقة A/68/151، الفقرات ١٠٦ إلى ١١٢).

١٣ - تحيط اللجنة الاستشارية علماً بالإجراءات المتخذة لتعزيز ترتيبات حوكمة المشروع استجابةً لقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٤٦. وتكرر تأكيد الأهمية الحاسمة لكفالة متانة الحوكمة والرقابة والمساءلة في هذا المشروع، وتوصي بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن ينفذ على سبيل الأولوية التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات في هذا الصدد. وتؤكد اللجنة على ضرورة كفالة أن تُمنح الجهة القائمة على المشروع، والقائمون على العمليات الذين التزموا بتحقيق فوائد نوعية وكمية للمنظمة، المستوى اللازم من السلطة لتنفيذ التغييرات في طرق أداء العمل وأساليب العمل التي يقوم عليها نظام أوموجا، وأن يحظى المشروع بمستويات عالية من التعاون والتعاقد على نطاق الأمانة العامة.

١٤ - ويلاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن فريق المشروع ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعملان معاً بشكل متزايد، حيث يولي الأخير لتنفيذ مشروع التخطيط المركزي للموارد أولوية رئيسية على نحو ما طلبته الجمعية العامة (القرار ٦٧/٢٥٤، الجزء الأول، الفقرة ١١). ويؤكد أن هذه العلاقة تمثل عاملاً تيسيراً هاماً لتحقيق فوائد المشروع، حيث ستكون هناك حاجة إلى مستوى مرتفع من موارد المكتب لدعم النظام المركزي لتخطيط الموارد، وذلك في الفترة اللاحقة للتنفيذ وطوال فترة حياة هذا النظام، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى إعادة ترتيب أولويات موارد المكتب. وما فتئت اللجنة الاستشارية تؤكد أن تنفيذ التغييرات في طرق أداء العمل نتيجةً لاعتماد نظام أوموجا لن يكون ممكناً إلا بدعم كبير من تكنولوجيا المعلومات (انظر A/65/576، الفقرات ٣٢ و ٣٨، و ٤١ إلى ٤٣؛

و [A/67/770](#)، الفقرات ٣١، و ٤٧ إلى ٥٥، و ٧١). وترحب اللجنة بازدياد التنسيق والتعاون بين مشروع أوموجا ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومع شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني، وتشجع على مواصلة تكثيف هذه الجهود.

## باء - حالة تنفيذ نظام أوموجا المؤسس ونظام أوموجا الموسع ١ ونظام أوموجا الموسع ٢

١٥ - ترد التفاصيل المتعلقة بالجدول الزمني لتنفيذ نظام أوموجا المؤسس ونظام أوموجا الموسع ١ ونظام أوموجا الموسع ٢، حسب المجموعات، في الشكل الأول وفي الفقرات ١٩ إلى ٢٦ من التقرير المرحلي الخامس للأمين العام ([A/68/375](#)). ويذكر الأمين العام في هذا التقرير أنه لم يجر إدخال سوى تعديلات طفيفة على الجدول الزمني للتنفيذ الوارد في التقرير المرحلي الرابع (انظر [A/67/360](#)، الفرع الثالث). ويفيد بأن نظام أوموجا المؤسس نُفذ بنجاح حسب المواصفات، كما كان مقرراً، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، في موقعين تجريبيين هما قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، وفي المكاتب المساندة لهما في المقر. ويشير أيضاً إلى أن النظام دخل طور التشغيل الكامل في الموقعين التجريبيين وينال درجة كبيرة من رضا المستخدمين. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من خلال موجز التقرير المرحلي الخامس أن الدروس المستفادة من النشر التجريبي لنظام أوموجا التأسيسي في اليونيفيل ومكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان ستقدّم إلى الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثامنة والستين. وزُودت اللجنة، بناءً على طلبها، ببعض التفاصيل عن الدروس المستفادة أثناء تنفيذ المشروع التجريبي، وهي ترد في المرفق الأول لهذا التقرير.

١٦ - ويوفر الأمين العام، في إضافةٍ لتقريره ([A/68/375/Add.1](#))، معلومات مستجدة عن المشروع منذ وضع الصيغة النهائية للتقرير المرحلي الخامس. ويشير إلى أنه استناداً إلى الدروس المستفادة خلال تنفيذ المشروع التجريبي في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، ونظراً بوجه خاص إلى تعقيد مسألة تحويل البيانات من النظم القديمة والأنشطة الأخرى السابقة للنشر، قررت اللجنة التوجيهية إرجاء موعد نشر نظام أوموجا المؤسس ثلاثين يوماً في جميع بعثات حفظ السلام (المجموعة ١) والبعثات الخاصة لحفظ السلام (المجموعة ٢) حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ و ١ شباط/فبراير ٢٠١٤، على التوالي. ويؤكد الأمين العام أن تأخير موعد النشر ثلاثين يوماً لن يؤثر في الجدول الزمني للنشر في المجموعات المتبقية. وعلى النحو المشار إليه أعلاه، أبلغت اللجنة الاستشارية، فيما كانت تحتتم نظرها في التقرير المرحلي الخامس، بأن

البدء بتنفيذ نظام أوموجا المؤسس تم بنجاح في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في ١٤ بعثة من بعثات حفظ السلام وفي مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن ٣٠٠٠ موظف باتوا يستخدمون نظام أوموجا وأن التدريب جارٍ. وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يضمّن العرض الذي سيقدمه إلى الجمعية عند نظرها في هذا البند (انظر الفقرة ١٥ أعلاه) معلوماتٍ عن نشر نظام أوموجا المؤسس في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في جميع عمليات حفظ السلام (المجموعة ١)، ومعلوماتٍ مستكملة عن المرحلة التي بلغتها الأنشطة التحضيرية لتنفيذ النشر في البعثات السياسية الخاصة (المجموعة ٢) في ١ شباط/فبراير ٢٠١٤.

١٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن أنشطة تصميم وبناء ونشر المراحل اللاحقة تجري، إلى حد كبير، وفقاً لما هو مقرر، على النحو التالي: (أ) سيكتمل نشر نظام أوموجا المؤسس ونظام أوموجا الموسّع ١ في الكيانات المتبقية بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥، مع تنفيذ نظام أوموجا الموسّع ١ بشكل تجريبي في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في الربع الأول من عام ٢٠١٤، باستثناء مرتبات الموظفين الوطنيين في البعثات الميدانية، المقرر أن يشملها التنفيذ بدءاً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦؛ (ب) سيكتمل تصميم نظام أوموجا الموسّع ٢ بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ويليه البدء بوضع واختبار المراحل في عام ٢٠١٦، ونشر أولي للنظام في أوائل عام ٢٠١٧، ونشره على نطاق الأمانة العامة حسب المجموعات بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بجدول زمني مستكمل للمشروع، وهو يرد في المرفق الثاني لهذا التقرير.

### المخاطر التي تتهدد تنفيذ المشروع

١٨ - يشير مجلس مراجعي الحسابات إلى أن الجدول الزمني لخطة التنفيذ طموح ومعقد للغاية، ويقتضي تصميم مراحل متعددة (نظام أوموجا المؤسس، وأوموجا الموسع ١، وأوموجا الموسع ٢) وبناءها واختبارها ونشرها بصورة متوازية في مجموعات مختلفة يضم كل منها عدداً كبيراً من الإدارات والمكاتب المنفذة. ويزداد الأمر تعقيداً بسبب التعامل مع العديد من المتعهدين المكلفين ببناء النظام في مختلف مراحل المشروع. ويلاحظ المجلس أيضاً أن الخطة لا تترك إلا هامشاً ضيقاً للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة، ولذا فإنها تنطوي على عدد من المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ المجلس أن إيجاد حل لاستمرار آثار تركة المشاكل والقرارات السابقة للمشروع سيستغرق بعض الوقت (انظر A/68/151، الموجز، والفقرات ٥٠-٥٢).

١٩ - وذكر الأمين العام المخاطر الشديدة التالية التي تتهدد المشروع: (أ) اتسام الجدول الزمني الحالي للنشر في المجموعتين ١ و ٢ بالصرامة الشديدة بما لا يسمح بأي وقت إضافي قد تقتضيه الضرورة؛ (ب) الإجهاد الذي حل ببعض الموظفين الرئيسيين بسبب استمرار عبء العمل وكثافته العالية بدون هوادة؛ (ج) تجزؤ هياكل وموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة والتطبيقات ومكاتب المساعدة والشبكات والأدوات الكثيرة الموجودة وغياب التنسيق فيما بينها على الصعيد العالمي، الأمر الذي يشكل خطراً يهدد تحقيق فوائد نظام أوموجا بالكامل؛ (د) التأخير في وضع نموذج البرامجيات الذي يعكف على بنائه المتعهد المتخصص في مجال التخطيط المركزي للموارد من أجل نظام أوموجا الموسع ١، الأمر الذي أثر في الجدول الزمني للاختبار ويمكن أن يؤثر في بدء التشغيل التجريبي في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤ (انظر A/68/375، الفقرة ٣٨؛ انظر أيضاً الفقرات ٦١-٦٣ أدناه).

٢٠ - تسلم اللجنة الاستشارية بالمخاطر الكبيرة التي يواجهها المشروع فيما يتعلق بالجدول الزمني لتنفيذه وميزانيته. وتشدد على الحاجة إلى الصرامة في تخطيط المشروع وإدارته والرصد الدقيق للمجالات التي تنطوي على مخاطر ونقاط ضعف من أجل إيجاد حل سريع للمسائل الناشئة وتجنب المزيد من التأخير وتصاعد التكلفة. وتشدد اللجنة أيضاً على أهمية أدوار ومسؤوليات الجهة القائمة على المشروع واللجنة التوجيهية فيما يتعلق بتوجيه إدارة عملية تنفيذ المشروع والإشراف عليها، وتعزيز التعاون المقدم من الإدارات/المكاتب ذات الصلة في الأمانة العامة، وتيسير عملية اتخاذ القرارات وتسوية المسائل بسرعة.

#### مدى الاستعداد على نطاق المنظمة

٢١ - يناقش الأمين العام مدى الاستعداد على نطاق المنظمة في الفقرات من ٣٩ إلى ٤٧ من تقريره (A/68/375). ويشير الأمين العام إلى أن التحدي الرئيسي الذي يؤثر في تنفيذ أوموجا وفقاً للجدول الزمني والميزانية المحددين في التقرير المرحلي الرابع (A/67/360) يتمثل في درجة استعداد الأمانة العامة على الصعيد التنظيمي. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه الانتقال إلى النظام الجديد مزيداً من التعقيد بسبب طرق العمل المختلفة المتبعة حالياً في مختلف الإدارات/المكاتب، وظروفها الفريدة، واختلاف مستويات استعدادها لدعم واعتماد نظام أوموجا. ويقدم الأمين العام مزيداً من المعلومات عن الإجراءات المحددة المتخذة من أجل كفاءة الاستعداد لنشر نظام أوموجا المؤسس ونظام أوموجا الموسع ١ على الصعيد التنظيمي،

فضلا عن الجهود المبذولة من أجل دعم إدارة التغييرات التنظيمية، والتواصل والحوار مع الإدارة والموظفين من أجل كفاءة زيادة الوعي بنظام أوموجا وقبوله.

٢٢ - وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بجدول موجز يبين العدد المقدر لمجموع المستخدمين النهائيين لنظام أوموجا في كل مرحلة وضمن كل مجموعة، وهو يرد في المرفق الثالث لهذا التقرير. وتلاحظ اللجنة أن من المتوقع أن يتجاوز العدد الإجمالي لمستخدمي نظام أوموجا ٥٠.٠٠٠ شخص عقب نشر نظام أوموجا الموسع ١ على نطاق الأمانة العامة في عام ٢٠١٦. ونظرا لارتفاع عدد المستخدمين، فإن اللجنة الاستشارية تشدد على ضرورة إيلاء اهتمام جدي لمسألة تنسيق أنشطة الاستعداد على نطاق المنظمة فيما يتعلق بتنفيذ نظام أوموجا في كل موقع لكفالة نشر النظم على نحو سلس، وتقليص العبء الملحق على عاتق المستخدمين النهائيين، وتجنب تعطيل الأنشطة التنفيذية.

## جيم - إدارة المشروع

٢٣ - يشير الأمين العام في موجز تقريره (A/68/375) إلى إحراز تقدم في مجال إدارة المشروع على مسار وضع وتنفيذ خطة متكاملة للمشروع تسمح برصد الميزانيات من حيث النفقات الفعلية مقارنة بإكمال مراحل إنجاز المشروع (انظر أيضا A/68/151، الفقرات ٤٨-٦٠). ويلاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن فريق المشروع يستخدم منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أداة لإدارة المشروع تدعى نوبا "NOVA"، وأنه قد أنشأ هيكلًا للإبلاغ لإتاحة تقدير التكاليف على أساس النشاط ابتداء من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وتحسين رصد النفقات الفعلية مقابل النفقات المقررة. ويشير المجلس إلى أن الأداة لا تُستخدم حاليا لتوقع التكاليف في المستقبل، أو لتقديم معلومات بشأنها إلى اللجنة التوجيهية. وإذا يلاحظ المجلس وجود دليل على تزايد أنشطة التخطيط، فإنه يشير إلى استمرار الافتقار إلى خطة متكاملة واحدة للمشروع تتضمن جميع الأنشطة التي سيضطلع بها الفريق المعني بالمشروع، أو المتعاقدون المكلفون ببناء النظام، أو الأمم المتحدة بشكل أعم. وفيما يتعلق بالمقارنة بين النفقات والتقدم المحرز، يشير المجلس إلى أن إنفاق مبلغ ٢٠٨,٨ ملايين دولار حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣ يُعزى بشكل رئيسي إلى تصميم النظام، ورُخص البرمجيات، وبناء نظام أوموجا المؤسّس، إلا أن المشروع لا يزال عاجزا عن أن يحدد بالضبط ما هي الأعمال التي كان ينبغي إنجازها مقابل إنفاق ما يقرب من ٥٥ في المائة من ميزانية المشروع.

٢٤ - ويؤكد مجلس مراجعي الحسابات أيضا أن الحاجة لخطة متكاملة مفصلة ستزداد شدة بعد تنفيذ نظام أوموجا المؤسّس في بعثات حفظ السلام حين يعكف فريق المشروع على

العمل في آن واحد على تصميم وبناء ونشر النظام في مراحل متعددة في عدة مواقع، والعمل مع متعهدين متعددين. وستقتضي الحاجة بذل مزيد من الجهود للنجاح في تنسيق وإدارة ومراقبة التنفيذ مع احتواء التكاليف. ويكرر الفريق توصيته السابقة بأن ينجز فريق المشروع عمله المتعلق بوضع منهجية لربط الميزانية بمراحل الإنجاز والنواتج المتوخاة بغية توفير دعم أفضل لعملية تتبع التقدم المحرز مقارنة بالنفقات.

٢٥ - تشاطر اللجنة الاستشارية رأي مجلس مراجعي الحسابات بأن الخطة المتكاملة للمشروع هي أداة أساسية لإدارة أداء المشروع وأنها ضرورية لتحديد العمل المتبقي وتكلفة إنجازه. وتؤكد اللجنة مجددا أهمية وضع هذه الخطة، وتذكر بأنها طالبت باستمرار، منذ بدء المشروع، بوضع خطة مفصلة للتنفيذ، تشمل مراحل إنجاز المشروع والنواتج المتوخاة والتكاليف فضلا عن المعلومات المرجعية، من أجل تمكين الجمعية العامة من قياس التقدم المحرز مقارنة بالأهداف (انظر A/67/565، الفقرة ٤٠). وتلاحظ اللجنة إحراز بعض التقدم في وضع خطة متكاملة للمشروع وجدول زمني أكثر تفصيلا. وتوصي اللجنة الجمعية العامة بأن تحث الأمين العام على أن ينفذ بالكامل توصية المجلس المذكورة أعلاه دون مزيد من التأخير.

## دال - تحقيق الفوائد

٢٦ - يؤكد الأمين العام التزامه بتحقيق فوائد كمية في نطاق يتراوح بين ١٤٠ مليون دولار و ٢٢٠ مليون دولار بحلول ٢٠١٩ (انظر A/68/375، الفقرات ٣٠-٣٦)، وهي فوائد ستستمر بعد مرحلة التنفيذ<sup>(١)</sup>. وسوف تتحقق الفوائد الكمية نتيجة لتدابير منها صقل طرق أداء العمل وخفض الجهد اليدوي والحد من ازدواجية الجهود. ولا تزال الفوائد النوعية الممكنة تحقيقها هي تحسين الفعالية التشغيلية وكفالة الوفاء بالمواعيد المقررة، وتحسين المساءلة، وزيادة الشفافية، وزيادة رضى العملاء، وتحسين أساليب العمل المتعددة، واعتماد أفضل

(١) في موجز تقريره المرحلي الرابع (A/67/360) الذي يحدد فيه استراتيجية النشر المنقحة التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٧ والتي يجري تنفيذها حاليا، أشار الأمين العام إلى أنه، استنادا إلى الجدول الزمني الممنوح لتنفيذ مشروع أوموجا، فإنه بمجرد بدء تشغيل وظائف نظام أوموجا المؤسس ونظام أوموجا الموسع ١ في "الجموعات" الخمس، يُقدّر أن الفائدة السنوية التي ستُحقق عام ٢٠١٧ ستكون في حدود ما بين ٨٠ و ١٥٠ مليون دولار، وأنه بعد نشر "أوموجا الموسع ٢" واستقراره بالكامل، يمكن تحقيق فوائد كمية إضافية تقدر بما بين ٦٠ إلى ٨٠ مليون دولار، ومن ثم سوف تصل الفوائد الكلية إلى ما بين ١٤٠ و ٢٢٠ مليون دولار عام ٢٠١٩. وفي تقريره المرحلي الأول (A/64/380)، قدر الأمين العام أنه يمكن لنظام أوموجا أن يحقق سنويا ما تتراوح قيمته بين ١٣٣,٩ مليون دولار و ٢٢٣,٥ مليون دولار من الفوائد الكمية.

الممارسات والمعايير الدولية. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن أثر الفوائد سيبدأ في الاتضاح خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، ولكن أثرها الكامل لن يظهر حتى الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. ويؤكد أيضا أنه ينبغي ألا يُنظر إلى جميع الفوائد على أنها وفورات وألا يُتوقع أن يقابل الفوائد تخفيضات في الميزانية.

٢٧ - ويشير الأمين العام إلى أن القائم على مشروع أوموجا يدير بمحمل العملية الرامية إلى إرساء فوائد المشروع والالتزام بها وتحقيقها بدعم من القائمين على العمليات الذين سيلتزمون بتحقيق الفوائد النوعية والكمية للمنظمة. وسيلتزم رؤساء الإدارات والمكاتب داخل المنظمة أيضا بخطط تحقيق الفوائد، وسيدرجونها في دورة الميزنة المناسبة ولدى الإبلاغ عن أداء الميزانية.

٢٨ - وفيما يتعلق بالمنهجية التي ستُتبع في وضع خطط التطوير وتنفيذها، يشير الأمين العام إلى أن القائمين على العمليات ورئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات سيعملون، بقيادة القائم على المشروع، مع الإدارات والمكاتب للتوصل إلى اتفاق على الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تحقيق الفوائد الكمية في فترات الميزانية المقبلة، وسيضعون خططا محددة لتحقيق الفوائد بالاتفاق مع رؤساء الإدارات والمكاتب. وسيشاركون بنشاط، جنبا إلى جنب مع فريق مشروع أوموجا، في عملية تنقيح البيانات عن فوائد عمليات كل منهم، وسيواظبون على تقييم مدى صحة أحدث بيانات فوائد العمليات التي يتولون مسؤوليتها، وسيضعون التنبؤات الخاصة بالتراكم المتوقع للفوائد المعدلة على أساس الأداء الفعلي. وستبين الإدارات والمكاتب أوجه الكفاءة ومكاسب الإنتاجية التي تُعزى إلى أوموجا في دورة الميزنة المناسبة ولدى الإبلاغ عن أداء الميزانية. وسيضمن التقرير المحلي لأوموجا موجزا موحدًا مستكملاً لأوجه الكفاءة ذات الصلة بأوموجا لتيسير رصد الإنجاز بالمقارنة بالأهداف المقدمة إلى الجمعية العامة في تقارير أوموجا السابقة.

٢٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من موجز تقرير الأمين العام أن الخطوة التالية بعد نشر "نظام أوموجا" المؤسس في عمليات حفظ السلام تتمثل في وضع خطط الكيانات لتحقيق الفوائد من أجل إدارة الدعم الميداني. وسيشترك في الاضطلاع بهذه العملية كل من القائمين على العمليات، وفريق مشروع أوموجا، ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، وإدارة الدعم الميداني.

٣٠ - ويلاحظ مجلس مراجعي الحسابات في تقريره (A/68/151)، في معرض تعليقه على حالة وضع خطط تحقيق الفوائد، أنه لا يوجد نهج واضح ومتسق لإعداد خطط تحقيق الفوائد، وأنه لا توجد آليات محددة لحلّ أية خلافات تنشأ بين القائمين على العمليات

ورؤساء الإدارات أو المكاتب بشأن الإجراءات المتعلقة بالتغييرات في الممارسات في مجال التوظيف والعمل اللازمة لتحقيق الفوائد المرجوة من اتباع ممارسات عمل تكون أكثر فعالية. ويوصي المجلس بأن تقوم الأمانة العامة بما يلي: تصميم خطة في كل مجال من مجالات الأعمال وتعميمها وتنفيذها للاستفادة من الفوائد المحددة الناشئة عن البيانات المستكملة والموحدة المستقاة من النظام المركزي لتخطيط الموارد؛ وتوضيح الطريقة التي تعتمزم بها تحقيق فوائد تحسين المعلومات، بشقيها النوعي والكمي.

٣١ - تشدد اللجنة الاستشارية على أهمية تحديد أهداف تحقيق الفوائد بقصد تحقيق الإمكانيات الكاملة للنظام المركزي لتخطيط الموارد. وتؤكد اللجنة أيضا على ضرورة وضع خطط لتحقيق الفوائد تتسم بالمصداقية وتكون مفهومة تماما من قبل الإدارات/المكاتب المنفذة لكفالة تحقيق الفوائد المرجوة. وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يكفل مشاركة رؤساء الإدارات/المكاتب المنفذة مشاركة كاملة في هذه العملية، وإبلاغهم بالأهداف والغايات المتوخاة من نظام أوموجا. وتتوقع اللجنة أن ترد المعلومات المحددة عن الفوائد النوعية والكمية الناشئة عن تنفيذ نظام أوموجا في مقترحات الميزانية وتقارير الأداء لعمليات حفظ السلام، وذلك في أقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

٣٢ - ويشدد مجلس مراجعي الحسابات في تقريره على ضرورة التركيز على تحسين استخدام البيانات المستقاة من النظام المركزي لتخطيط الموارد بهدف تحقيق الفوائد ووضع الاستراتيجيات للاستفادة التامة من إمكانية إرساء عمليات إدارية تكون أكثر فعالية وكفاءة. وأكدت اللجنة الاستشارية، في تقرير سابق، على أنه ينبغي للنظام المركزي لتخطيط الموارد أن يكفل توافر المعلومات عن إدارة الأداء والرقابة واتخاذ القرارات في الوقت المناسب (انظر A/60/870، الفقرة ١٦). وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أن الأمين العام ذكر، في تقريره عن النظم المركزية للأمانة العامة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، أن عدم وجود بيانات متكاملة ومستكملة عن الموارد في كل من المقر والميدان يقف حجر عثرة أمام الإدارة والتخطيط واتخاذ القرارات على نحو فعال (A/62/510/Rev.1، الفقرة ١٢). وأشار الأمين العام كذلك، في تقريره المرحلي الأول عن تنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد، إلى أن وجود مستودع وحيد للمعلومات سيشجع للنظام توفير قدرة أكبر بكثير على تقديم التقارير في أوقاتها المحددة إلى الدول الأعضاء والإدارة العليا عن النفقات والالتزامات وحالة المشاريع (A/64/380، الفقرة ٢٢). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام كفالة أن يزود النظام المركزي لتخطيط الموارد الدول الأعضاء بمعلومات شاملة

وجيدة ودقيقة في الوقت المناسب لتيسير النظر في مقترحات الميزانية والمقترحات الإدارية واتخاذ القرارات بشأنها.

٣٣ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أشارت، في قرارها ٢٨٣/٦٠ و ٢٦٢/٦٣ اللذان قررت فيهما الاستعاضة عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل بجبل جديد من النظام المركزي لتخطيط الموارد ووافقت على مشروع التخطيط المركزي للموارد، إلى أن الهدف من المشروع هو تعزيز الفعالية والشفافية في استخدام موارد المنظمة، وشددت في هذا الصدد على ضرورة تحديد ما يحققه المشروع من مكاسب ملموسة يمكن قياسها وتنتج عن زيادة الكفاءة والإنتاجية. وتؤكد اللجنة الاستشارية على ضرورة تحقيق الهدف الذي حددته الجمعية العامة لهذا المشروع عند وضع خطط تحقيق الفوائد.

#### هاء - استعراض تنفيذ مرحلة التصميم

٣٤ - طلبت اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق إلى مجلس مراجعي الحسابات أن يستعرض تنفيذ مرحلة التصميم وأن يتابع نتائج خطة الإنعاش المعنونة "get to green" (A/67/565، الفقرة ٤٤). وترد النتائج والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن المجلس في الفقرات من ٦٥ إلى ٦٨ من تقرير المجلس (A/68/151). وتلاحظ اللجنة أنه كان من المتوقع في أول الأمر أن يتم الانتهاء من التصميم في الربع الثاني من عام ٢٠١٠. وكانت القيمة الأصلية للعقد المبرم مع متعهد التصميم التي لا يمكن تجاوزها ١١ مليون دولار ولكن المبلغ الإجمالي المتزم بتقديمه إلى متعهد التصميم ارتفع إلى ٦٠,٥ مليون دولار بحلول آذار/مارس ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، يشير المجلس إلى أنه وفقا لاستعراض أجراه متعهد البرمجيات ومتعهد أعمال البناء لنظام أوموجا المؤسس، لم ترق إلا نسبة ٤٠ في المائة من التصميم إلى مستوى التوقعات. ويقدر أن الإجراءات التصحيحية المضطلع بها ("get to green") قد استلزمت ما يقدر بنحو ٣٠.٠٠٠ ساعة عمل بتكلفة إضافية قدرها ٥,٦ ملايين دولار حتى جرى وقفها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وإن كان لا يزال نحو ٢٥ توضيحا متبقيا في مجال التصميم. وقد بلغت تكلفة أعمال تصحيحية مماثلة لنظام أوموجا الموسع ١ ("get to build") التي يجري حاليا الاضطلاع بها نحو ٢,١ مليون دولار في وقت مراجعة المجلس للحسابات. وأبلغت اللجنة أن معدل الانتهاء من تصميم نظام أوموجا المؤسس ونظام أوموجا الموسع ١ ونظام أوموجا الموسع ٢ بلغ بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣ ما نسبته ٩٥ في المائة و ٨٦ في المائة و ٤٠ في المائة، على التوالي. توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي المقبل تفاصيل عن الجدول الزمني ومجموع التكاليف المتكبدة لإكمال تصميم نظام أوموجا المؤسس ونظام

أوموجا الموسع ١ ونظام أوموجا الموسع ٢، فضلا عن تقييم أثر التأخير في وضع اللمسات الأخيرة على تصميم نظام أوموجا في الجدول الزمني للمشروع وميزانيته بوجه عام.

## واو - شراء الخدمات للمشروع

٣٥ - في تقريرها السابق، طلبت اللجنة الاستشارية من مجلس مراجعي الحسابات أن يقدم تأكيدات بأن الخدمات التي تم الحصول عليها لصالح مشروع أوموجا قد جرى شراؤها بأقل تكلفة ممكنة (A/67/565، الفقرة ٤٤). ويشير المجلس أنه استعرض، استجابة لذلك الطلب، عملية الحصول على عقد مرحلة التصميم وكذلك أحد عقدي البناء الرئيسيين. وترد النتائج والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن المجلس في الفقرات من ٦٩ إلى ٨٢ من تقريره (A/68/151). وفيما يتعلق بالحصول على الخدمات الرئيسية لمرحلة التصميم، أشار المجلس إلى أن العقد الأصلي قد أبرم بتحديد قيمة قصوى تقدر بمبلغ ١١ مليون دولار على أساس تقدير التكاليف من حيث "الوقت والمواد". وفي ضوء الصعوبات الكبيرة وحالات التأخير التي واجهها المشروع، تم السماح بثلاثة تمديدات للعقد الأصلي مع المتعهد، وذلك أيضا على أساس تقدير التكاليف من حيث "الوقت والمواد"، ليصل المبلغ الإجمالي للعقد إلى ٦٠,٠ مليون دولار (المرجع نفسه، الجدول ٣). ويذكر المجلس أن الأمانة العامة قررت، في أيار/مايو ٢٠١١، أن يتم من ذلك الوقت فصاعدا شراء معظم الخدمات التعاقدية لمشروع التخطيط المركزي للموارد على أساس أسعار ثابتة (مع تحديد حد أقصى للأسعار) وليس على أساس الوقت والمواد، وقررت الانتقال من نهج المتعهد الواحد لمرحلة التصميم إلى نهج تعدد المتعهدين بإبرام عقود منفصلة لإدارة المشروع وضمان الجودة، والخدمات الاستشارية الاستراتيجية، وإدارة التغييرات التنظيمية، والخدمات التقنية المهنية. ويرى المجلس أنه تم إحراز تقدم من خلال الأخذ بنسبة أكبر من الدعم التعاقدية ذي السعر الثابت ولكنه يرى أن الأساس المنطقي لتعدد المتعهدين ونموذج التسعير المختلط لا يبدو على درجة كافية من التطور ولا يأخذ في الاعتبار ما قد يترتب عليه من آثار هامة بالنسبة لإنجاز المشروع. ويلاحظ المجلس كذلك أنه لم تدرج في أي عقد من العقود الممنوحة للتصميم أو البناء أو الاختبار أو النشر مدفوعات ترتبط بتحقيق أهداف مشروع التخطيط المركزي للموارد.

٣٦ - واستنادا إلى استعراض المجلس لشراء خدمات مرحلة التصميم وأحد عقدي البناء الرئيسيين، يلاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن الأمانة العامة لم تنخرط في بداية المشروع بشكل فعال في السوق بطريقة تتيح تعظيم قيمة إسهامات المتعهدين. وخلص المجلس إلى أن المسائل المتصلة بالإدارة التجارية لمشروع التخطيط المركزي للموارد تشير إلى وجود ضعف

عام في المهارات التجارية لدى الأمانة العامة، وخاصة عند التعاقد مع كبار مقدمي الخدمات المعقدة على الصعيد العالمي. ويسلم المجلس في موجز تقريره بالمهارة التجارية الكبيرة التي أثبتتها مدير المشروع في إدارة الترتيبات التجارية القائمة ويشير إلى أن الأمانة العامة قدمت، منذ إجراء مراجعة الحسابات، أدلة على كيفية إدارتها لهذا الوضع بفعالية، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز فريق المشروع كي يتولى إدارة الاستعانة المحتملة بخدمات عدد إضافي من المتعهدين في إطار المشروع. ويوصي المجلس بأن يعد فريق المشروع استراتيجية تجارية شاملة تسعى، في جملة أمور، إلى تعظيم قيمة ما يتم الحصول عليه من الموردين الرئيسيين لمشروع التخطيط المركزي للموارد، وبأن تنظر الإدارة في الحاجة إلى تطوير مهاراته التجارية وقدرته على دعم المشاريع الكبرى.

٣٧ - ويشير الأمين العام في موجز تقريره المرحلي الخامس (A/68/375) إلى أن اللجنة التوجيهية وافقت على استراتيجية تجارية منقحة تهدف إلى الانتقال إلى إبرام عقد واحد لخدمات الدعم مع متعهد واحد بحلول عام ٢٠١٥ من أجل تسوية مسألة تعدد المتعهدين العاملين في الوقت نفسه على نظام أوموجا، (انظر أيضا الفقرة ٥٧ أدناه).

٣٨ - تلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق نقاط الضعف التي ظهرت في مفاوضات الشراء الأولي لخدمات المشروع، مما أدى إلى غياب الفعالية والكفاءة في استخدام موارد المشروع. وتلاحظ أن عددا من عقود الخدمات لا يزال يتعين الحصول عليها، بما في ذلك العقود المتعلقة بأنشطة التصميم والبناء والاختبار والنشر لنظام أوموجا الموسع ٢. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات كمسألة ذات أولوية وأن يتم إبرام عقود الخدمات لجميع مراحل مشروع التخطيط المركزي للموارد في المستقبل على وجه السرعة وبأفضل شروط ممكنة للمنظمة.

## زاي - تمويل الأنشطة التحضيرية والتكاليف غير المباشرة

٣٩ - في الفقرة ٦٧ من تقريره المرحلي الخامس، يشير الأمين العام إلى إنشاء فريق عامل يعنى بالتكاليف غير المباشرة برئاسة الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والميزانية والحسابات/المراقب المالي من أجل استعراض طلبات الحصول على الاحتياجات من الموارد. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن الفريق العامل قد حدد بعض الأنشطة التي تتصل فقط بتنفيذ نظام أوموجا وتمول في إطار ميزانية أوموجا على الرغم من أنها تنفذ محليا من خلال إدارات/مكاتب منفذة. وكان الفريق العامل أيضا قد صنّف الأنشطة والاحتياجات ذات الصلة من الموارد التي يمكن اعتبارها تكاليف غير مباشرة، من قبيل أعمال جمع البيانات

وتطهيرها وإثرائها والتكاليف المرتبطة بعمليات التحسين اللازم للهياكل الأساسية للشبكة، والتي كانت، من حيث المبدأ، جزءاً من المسؤوليات التنفيذية للإدارات المستخدمة للنظام التي تؤدي تلك الوظائف. وأقرت اللجنة التوجيهية توصية الفريق العامل بأن تؤدي الإدارات/المكاتب المنفذة جميع مهام التأهب الواقعة في نطاق ميزانياتها الأساسية الحالية، ولا سيما الأنشطة غير المتكررة من قبيل تطهير البيانات، وذلك من خلال إعادة ترتيب أولويات الأنشطة الإدارية وأنشطة الدعم لديها بطريقة لا يكون لها أثر سلبي على تنفيذ ولاياتها الأساسية. وأبلغت اللجنة أن هذا النهج قد ثبتت فعاليته في تحقيق النتائج المرجوة في سياق تنفيذ نظام أوموجا المؤسس في عمليات حفظ السلام.

٤٠ - ترحب اللجنة الاستشارية بالنهج العملي المتبع لمعالجة مسألة التكاليف غير المباشرة وكفالة الوضوح في تحديد أدوار ومسؤوليات الإدارات/المكاتب المنفذة، فضلاً عن طرائق تمويل الأنشطة التحضيرية. وتكرر اللجنة تأكيد توصيتها السابقة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام جمع المعلومات والإبلاغ عن مستوى وطبيعة التكاليف غير المباشرة للأنشطة التحضيرية التي تنكبدها الإدارات/المكاتب المنفذة.

## حاء - مَلَآك موظفي المشروع

٤١ - ترد في الفقرات ٥٩ إلى ٦٥ من التقرير المرحلي الخامس للأمين العام تفاصيل عن مَلَآك موظفي المشروع. ومثلما سلف ذكره، يضم فريق مشروع أوموجا ٩٠ وظيفة (١ أ ع م، و ٨ م د - ١، و ٢١ ف - ٥، و ٣٧ ف - ٤، و ٩ ف - ٣، و ١ ف - ٢، و ١٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة) كانت ٧٨ وظيفة منها قد شُغلت في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وتُتاح للمشروع أيضاً أموال في إطار المساعدة المؤقتة العامة لاستقدام خبراء متخصصين على النحو المطلوب خلال مختلف مراحل المشروع.

٤٢ - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أنه عقب نشر نظام أوموجا المؤسس ونظام أوموجا الموسع ١ في المجموعة ٣ في تموز/يوليه ٢٠١٤، سيعاد تشكيل فريق المشروع لدعم النظام ولاستكمال التصميم النهائي لمشروع أوموجا الموسع ٢ وبناءه واختباره ونشره بحلول أوائل عام ٢٠١٧، مع تخفيض عدد الوظائف الأساسية للنظام في ثلاث مراحل على النحو التالي: (أ) اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، سيُخفّض عدد الوظائف الأساسية من ٩٠ إلى ٧٤ وظيفة وسيخفف التمويل في إطار المساعدة المؤقتة العامة لوظائف الخبراء المتخصصين في عام ٢٠١٤ من ٥٥ إلى ٣٠ وظيفة؛ و (ب) في عام ٢٠١٦، سيُخفّض عدد الوظائف مرة أخرى من ٧٤ إلى ٥٠ وظيفة وسيخفف التمويل في إطار المساعدة المؤقتة العامة لوظائف

الخبراء المتخصصين من ٣٠ إلى ٢٠ وظيفة. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، أن الوظائف المتبقية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وعددها ٧٤ وظيفة، ستشمل ١ أ ع م و ١ مد-٢ (رهنًا بموافقة الجمعية العامة على الاقتراح الحالي) و ٣ مد-١ و ١٨ ف-٥ و ٣٠ ف-٤ و ٥ ف-٣ و ١ ف-٢ و ١٥ وظيفة من فئة الخدمات العامة.

### اقتراح رفع رتبة وظيفة نائب مدير المشروع

٤٣ - يقترح الأمين العام في تقريره المرحلي الخامس رفع رتبة وظيفة نائب مدير المشروع من مد-١ إلى مد-٢. ويشير إلى أن نائب مدير المشروع سيتولى الإشراف على التشغيل اليومي للبرنامج والتحاور مع الخبراء في مجال تكامل النظم ومراقبة مدى اشتداد المخاطر وإدارتها والتقدم المحرز، بالإضافة إلى قيادة فريق إدارة التغيير في المنظمة، بينما سيكرّس مدير المشروع جهوده لإشراك أصحاب المصلحة في المشروع وكبار مديري الإدارات والمكاتب. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن اقتراح رفع رتبة الوظيفة المذكورة يستند إلى تزايد تعقيد وصعوبة المهام التي سيواجهها فريق أوموجا في المراحل المقبلة من المشروع، على النحو المبين في الفقرة ٦٤ من تقريره.

٤٤ - وتلقت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، مزيداً من التفاصيل بشأن التبريرات التي ساقها الأمين العام دعماً لاقتراحه الرامي إلى رفع رتبة الوظيفة المذكورة. وأبلغت أيضاً بأنه لم يتم تقديم طلب إعادة تصنيف رتبة وظيفة نائب مدير المشروع من مد-١ إلى مد-٢، لكن سيُقدّم طلب رسمي لإعادة التصنيف وسيتم بعد ذلك، رهنًا بموافقة الجمعية العامة، إعداد توصيف مفصل للوظيفة. وفي ضوء ما تقدم والتطور المتوخى لفريق المشروع، ترى اللجنة الاستشارية أن اقتراح رفع رتبة الوظيفة المذكورة غير مبرر. وعلاوة على ذلك، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن فريق المشروع قد تعزز مؤخرًا عندما قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٣/٦٦ أن يكون منصب مدير مشروع أوموجا برتبة أمين عام مساعد، اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح الأمين العام رفع رتبة وظيفة نائب مدير أوموجا من مد-١ إلى مد-٢.

### المهارات اللازمة في مجال التخطيط المركزي للموارد

٤٥ - لاحظ الأمين العام في تقاريره السابقة الصعوبات المطروحة في ما يتعلق باستخدام الموظفين ذوي الإلمام المطلوب بالبرمجيات المختارة للتخطيط المركزي للموارد، وارتفاع أسعار الخدمات الاستشارية السائدة في القطاع الخاص (انظر A/67/360، الفقرة ١٠٨ (ب)). وكان قد شدد على ضرورة تعزيز القدرات الداخلية ووضع آليات لنقل المعارف من الخبراء

الاستشاريين إلى موظفي البرامج والمشروع استعداداً لإضفاء الطابع المؤسسي على الدعم التقني المقدم لنظام أوموجا (A/67/565 الفقرتان ٥٧ و ٨٢). ويشير الأمين العام إلى أن محور التركيز في عملية الاستقدام في عام ٢٠١٣ تمثل في زيادة المهارات اللازمة في مجال التخطيط المركزي للموارد لدى فريق أوموجا وأن عدد الموظفين المستوفين للخبرة الأساسية اللازمة قد ارتفع مما يقل عن ١٠ موظفين إلى أكثر من ٢٠ موظفاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير (انظر A/68/375، الفقرة ٦٣). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، أنه يجري تنفيذ خطة تدريب/تطوير المهارات لتحسين وتعزيز المهارات التقنية في مجال برامجيات التخطيط المركزي للموارد التي تستخدمها الأمم المتحدة، يستفيد منها نحو ٨٠ موظفاً في مشروع أوموجا، منهم الخبراء المتخصصون الذين سيعودون إلى مكاتبهم الرئيسية عند إتمام فترات انتدابهم. وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز صوب تعزيز المهارات المتعلقة بالتخطيط المركزي للموارد داخل الأمانة العامة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة تطوير الخبرات الداخلية في مجال النظام المركزي لتخطيط الموارد وكفالة نقل المعارف من الخبراء الاستشاريين إلى موظفي البرامج والمشروع بهدف كفالة توافر القدرات الداخلية اللازمة لتنفيذ مشروع أوموجا ودعمه وتعهده على نحو مستقل، قدر المستطاع.

## طاء - فريق دعم أوموجا في المستقبل

٤٦ - يقدم الأمين العام بعض المعلومات بشأن ترتيبات ما بعد التنفيذ لدعم وتعهده مشروع التخطيط المركزي للموارد في الفقرة ٥٧ من التقرير المرحلي الخامس. ويشير إلى أنه بعد الشروع في تطبيق نظام أوموجا الموسع ٢ في أوائل عام ٢٠١٧، سيتولى فريق دعم أوموجا، الذي سيخلف فريق مشروع أوموجا، إدارة النظام الجديد وتعهده بالصيانة وتعزيزه في بيئة الإنتاج. وستتحول بعض الوظائف الأساسية المتبقية من فريق مشروع أوموجا إلى جزء من الفريق المقترح لدعم أوموجا في المستقبل. وفي هذه المرحلة، يتوخى دمج فريق دعم أوموجا في برنامج مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث يعمل تحت مظلة وحدات شتى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيضم الفريق عدداً يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ موظفاً أساسياً يدعمهم خبراء العمليات الذين يعملون تحت إشراف القائمين على العمليات ومجموعة صغيرة من الخبراء المتخصصين ومتعهد للخدمات دعم التطبيقات يعمل كطرف ثالث. وتتراوح التقديرات الأولية لتكاليف الموظفين والخدمات التعاقدية ورخص البرامجيات بين ٢٥ مليون دولار و ٣٠ مليون دولار سنوياً تقريباً. وستكون لجنة الإدارة هي السلطة العليا في هيكل إدارة فريق دعم أوموجا وستتولى رصد أداء الفريق من منظور استراتيجي.

ويشير الأمين العام كذلك إلى أنه يجري وضع الهيكل التنظيمي وآليات الإدارة وتحديد الأدوار والمسؤوليات وإجراءات التشغيل الموحدة لفريق الدعم بالتنسيق الوثيق مع رئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات لتحديد نموذج دعم أوموجا بعد الإنتاج.

٤٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يشير لأول مرة إلى احتياجات الدعم التي ستلزم في المستقبل لعمليات النظام المركزي لتخطيط الموارد، بما في ذلك تكاليف الموظفين والخدمات التعاقدية ورخص البرمجيات. وتشير اللجنة إلى أنها قد أفادت في تقريرها الذي تناول التقرير المرحلي الأول المتعلق بتنفيذ أوموجا (A/67/7/Add.9، الفقرة ٨٧) أن تقدير تكاليف تعهد النظام وتحديثه في المستقبل هو، في رأيها، رافد أساسي لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن اقتراحات الأمين العام المتعلقة بتنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد، وطلبت موافاة الجمعية العامة بتقدير لنطاق التكاليف التشغيلية في المستقبل. وفي وقت لاحق، طلبت اللجنة تقدير تكاليف عمليات النظام وتحديثه في المستقبل كجزء من تحليل إجمالي تكلفة ملكية مشروع أوموجا (A/66/7/Add.1، الفقرات ٥٣-٥٥).

٤٨ - وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات إضافية عن المدة المتوقعة لصلاحيه نظام أوموجا وعدد السنوات التي يتوقع أن يستمر فيها استخدام النظم قبل أن يتعين تحديثها. وأبلغت بأنه من المتوقع أن تتجاوز مدة صلاحية أوموجا ٢٠ عاما. فموثوقية المتعهد كمورد يتمتع بخبرة تمتد على مدى أكثر من ٤٠ عاما في هذا القطاع كانت من بين العناصر الحاسمة في اختيار برمجيات نظم وتطبيقات ومنتجات تجهيز البيانات. وعلاوة على ذلك، سيتطلب النظام تحديثا مستمرا لإدراج الاحتياجات التشغيلية الجديدة وكذلك التحسينات التي يُدخلها متعهد البرمجيات. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي المقبل مزيدا من المعلومات عن الاحتياجات اللازمة لإجراء تحديث مستمر للنظام المركزي لتخطيط الموارد وعن تواتر عمليات التحديث اللازمة للنظام.

٤٩ - وفيما يتعلق بالتقدير الأولي الذي قدمه الأمين العام للاحتياجات السنوية اللازمة لتغطية تكاليف الموظفين والخدمات التعاقدية ورخص البرمجيات، والتي تتراوح بين ٢٥ مليون دولار و ٣٠ مليون دولار، تؤكد اللجنة الاستشارية أيضا على الحاجة إلى تقديم تقديرات للموارد التي يتوقع تحريرها نتيجة إنهاء العمل بالنظم التي سيستعاض عنها بنظام أوموجا والتي ستنتفي الحاجة إلى دعمها في المستقبل. وستغطي هذه الموارد المحررة، من حيث المبدأ، تكاليف دعم أوموجا في مرحلة ما بعد التنفيذ. وتؤكد اللجنة على الحاجة إلى مراعاة المعلومات المتعلقة بالموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف اللازمة لدعم النظم التي سيتم سحبها، بما في ذلك النظم التي تملكها

و/أو تدعمها حاليا إدارات المقر الأخرى والبعثات الميدانية والمكاتب الموجودة خارج المقر. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أن تمويل تكاليف دعم أوموجا في المستقبل ينبغي أن يستند إلى صيغة تقاسم التكاليف المطبقة لقسمة تكاليف مشروع أوموجا فيما بين الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام والموارد الخارجة عن الميزانية.

٥٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود المبذولة لتقدير الاحتياجات والتخطيط لنقل مسؤوليات الدعم المقدم للنظام المركزي لتخطيط الموارد من موظفي المشروع إلى موظفي البرامج وتطلع إلى تلقي معلومات، في سياق التقرير المرحلي السادس، بشأن الهيكل التنظيمي لفريق دعم أوموجا المتوخى إنشاؤه وأدواره ومسؤولياته. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تنقيح تحليله لاحتياجات أوموجا في مرحلة ما بعد التنفيذ، بما في ذلك الخيارات المتاحة لتمويل تلك الاحتياجات.

٥١ - وتتساءل اللجنة الاستشارية بشأن الأساس المنطقي لاقتراح استبدال فريق المشروع في أوائل عام ٢٠١٧، أي في بداية نشر مشروع أوموجا الموسع ٢. وتكرر اللجنة التأكيد على أن وجود سلطة وقيادة هياكل إدارة المشروع وتنظيمه سيكون أمرا ضروريا لإنجاز المشروع على النحو المقرر، وتعتقد أن حل فريق المشروع قبل الأوان ينطوي على مخاطر تتمثل في احتمال عدم تنفيذ نظام أوموجا الموسع ٢ بفعالية. وتكرر اللجنة كذلك توصيتها السابقة بأنه ينبغي الإبقاء على فريق المشروع لحين إتمام النشر الكامل لنظام أوموجا الموسع ٢، لكن دون استبعاد الحاجة إلى إدخال تعديلات على حجم الفريق وتكوينه وإلى توفير معظم الخبرات اللازمة من داخل المنظمة.

٥٢ - وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة الاستشارية أيضا التأكيد على ضرورة إنجاز مشروع أوموجا بنطاقه الكامل على نحو ما وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٧، بما يشمل كامل نطاق وأداء نظام أوموجا المؤسس ومرحلي نظام أوموجا الموسع ١ ونظام أوموجا الموسع ٢ (انظر أيضا A/67/565، المرفق الرابع) من أجل حماية الاستثمار الذي قدمته الدول الأعضاء وتحقيق الفوائد المتوخاة من النظام. وتحذر اللجنة من اتباع أي نهج من شأنه أن يؤدي إلى تقليص نطاق المشروع، وبخاصة مرحلة نظام أوموجا الموسع ٢ التي تضم بعض المهام الرئيسية التي يتعين تحويلها إلى التشغيل الآلي، بما فيها التخطيط والبرمجة وإدارة سلسلة التوريد ومهام وضع الميزانية. وتشير اللجنة إلى أن ضعف تغطية مثل هذه المهام في إطار النظم القائمة كان أحد العوامل الرئيسية التي

أدت إلى اتخاذ قرار التحول إلى النظام المركزي لتخطيط الموارد<sup>(٢)</sup>. فعدم إنجاز مشروع أوموجا بأكمله لن يؤدي أساساً إلا إلى استبدال نظام المعلومات الإدارية المتكامل بتكلفة باهظة، وسيديم أوجه القصور التي تعترى نظم تكنولوجيا المعلومات الحالية المتقدمة والمعزولة عن غيرها من النظم.

## ياء - الاحتياجات من الموارد والنفقات المتكبدة حتى الآن

٥٣ - يتضمن الفرع الرابع من التقرير المرحلي الخامس (A/68/375، الفقرات ٦٨ إلى ٨٧) لحة عامة عن النفقات المتكبدة منذ عام ٢٠٠٨، فضلاً عن تفاصيل الإنفاق في عام ٢٠١٢ والاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٣ والاحتياجات المنقحة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. ويشير الأمين العام إلى أن التقرير المرحلي الرابع يقدر الاحتياجات الكلية للمشروع بمبلغ ٥٠٠ ١٣٨ ٣٤٨ دولار للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وأن حصة هذه الاحتياجات من الميزانية العادية، وقدرها ٩٠٠ ٩٢٧ ٣٥ دولار، مدرجة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في إطار الباب ٢٨ ألف، مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية.

٥٤ - واعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٤٦ الخطة المنقحة لتنفيذ نظام أوموجا. ويشير الأمين العام إلى أنه نظراً للنشاط المكثف المضطلع به في الفترة الأخيرة في عمليتي البناء والنشر، زادت التوقعات الحالية بشأن الاحتياجات الكلية للفترة المنتهية في

(٢) ذكر الأمين العام، في سياق الحجج التي أوردها دعماً لاقتناء النظام المركزي لتخطيط الموارد (انظر الوثيقتين A/60/846/Add.1 و A/62/510/Rev.1) أن النظم القائمة التي تتسم بالتجزؤ والتقدم والازدواجية لا يمكن أن تستوعب القدرات الوظيفية والفنية اللازمة لتنفيذ الإصلاحات الإدارية التي شرع فيها استجابةً لنتائج مؤتمر القمة العالمي (انظر قراري الجمعية العامة ٦٠/١ و ٦٠/٢٨٣)، مثل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والميزنة والإدارة القائمتين على النتائج، وإدارة سلسلة التوريد، وتعزيز الضوابط الداخلية، وتحسين الإبلاغ، وآليات إدارة تنقل الموظفين. واستناداً إلى المقترحات التي تقدم بها الأمين العام في تقريره عن النظم المركزية للأمانة العامة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم (A/62/510/Rev.1)، أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٦٣/٢٦٢، على ضرورة تنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد على الصعيد العالمي. وشملت المهام الرئيسية التي سيغطيها النظام المركزي لتخطيط الموارد، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، ما يلي: (أ) تخطيط البرامج والميزنة وإدارة الاشتراكات وقياس الأداء؛ و (ب) إدارة الموارد البشرية وتنظيمها؛ و (ج) كشف المرتبات، بما في ذلك إدارة الاستحقاقات واشتراكات نظم المعاشات التقاعدية والتأمين الطبي وبرامج التأمين؛ و (د) إدارة سلسلة التوريد، بما في ذلك المشتريات؛ و (هـ) إدارة الأصول والمرافق؛ و (و) المحاسبة العامة والسفر وسائر الأعمال الإدارية؛ و (ز) تقديم التقارير إلى الإدارة والأطراف المعنية؛ و (ح) المهام التي تخص تحديد عمليات حفظ السلام في مجالات نظم اللوجستيات والنقل والوقود وحصص الإعاشة وغير ذلك من الاحتياجات التي لا توجد عموماً في المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة (انظر الوثيقة A/67/565، الفقرتان ٥١ و ٥٢).

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بمقدار ١٢ ٧١٨ ٣٠٠ دولار لتصل إلى ما يقدر بمبلغ ٨٠٠ ٨٥٦ ٣٦٠ دولار. غير أنه يجري بذل كل جهد ممكن لاستكمال نشر نظام أوموجا المؤسس ونظام أوموجا الموسع ١، وكذلك الانتهاء من وضع مسودة تصميم نظام أوموجا الموسع ٢ وتحديد تكوينه الأساسي ضمن حدود الاحتياجات الكلية المقترحة في التقرير المرحلي الرابع. وبالتالي، فإن الأمين العام لا يلتمس تمويل لتغطية المبلغ الإضافي في هذه المرحلة، حيث ستبذل الجهود لاحتواء التكاليف خلال عام ٢٠١٤. وستعرض الاحتياجات المحدثة لعام ٢٠١٥، وكذلك الاحتياجات المتوقعة من الموارد لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، في التقرير المرحلي السادس، مع مراعاة كل المستجدات المتصلة بالتقدم المحرز في المشروع.

٥٥ - وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٥ الوارد في تقرير الأمين العام أن النفقات في عام ٢٠١٢ قد بلغت ٥٨,٤ مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٦,٩ ملايين دولار أو نسبته ١٠,٥ في المائة، بالمقارنة مع التقديرات المتوقعة في التقرير المرحلي الرابع، يعزى أساساً إلى تأخيرات في عملية الشراء لخدمات الضيافة (انظر A/68/375، الفقرة ٨٣). وتبلغ الاحتياجات المنقحة لعام ٢٠١٣ (المرجع نفسه، الجدول ٦) ٨٠,٠ مليون دولار، مما يعكس زيادة قدرها ١٠,٤ ملايين دولار أو نسبته ١٤,٩ في المائة بالمقارنة مع التقديرات الواردة في التقرير المرحلي الرابع. وتعزى الزيادة المسجلة في عام ٢٠١٣ أساساً إلى نشوء احتياجات أعلى من المتوقع تحت بند الخدمات التعاقدية (٥,٤ ملايين دولار) لاستكمال تصميم وبناء ونشر مشروع أوموجا المؤسس الذي بدأ اختباره في تموز/يوليه ٢٠١٣، ومن أجل التأهب لبدء تنفيذ المجموعة ١؛ وتحت بند الأثاث والمعدات (٨,٩ ملايين دولار) لخدمات الضيافة التي كانت مصنفة سابقاً تحت بند الخدمات التعاقدية. ويقابل هذه الزيادة جزئياً تكبد نفقات أقل من المتوقع تحت بنود الاستشاريين والخبراء (١,٥ مليون دولار)؛ وسفر الموظفين (١,٤ مليون دولار)؛ ونفقات التشغيل العامة (٠,٥ مليون دولار). ومن المتوقع أن تبلغ النفقات التراكمية المقدرة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ما مقداره ١٣٨,٤ مليون دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٣,٥ ملايين دولار (أو نسبته ٢,٦ في المائة) بالمقارنة مع النفقات المتوقعة وقدرها ١٣٤,٩ مليون دولار (المرجع نفسه، الجدول ٧).

٥٦ - وترد الاحتياجات المنقحة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ في الجدولين ٨ و ٩ من التقرير المرحلي الخامس على التوالي. ويقترح الأمين العام مبلغاً إجماليه ٥٨,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٤ و ٤٥,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٥، مما يعكس زيادة بالمقارنة مع الموارد المقدرة سابقاً في مبلغ ٧,٢ ملايين دولار لعام ٢٠١٤ و ٢,٠ مليون دولار لعام ٢٠١٥.

وتُعزى هاتين الزيادةين أساساً إلى زيادة الاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية لتوفير الخبرة في النظم المركزية لتخطيط الموارد، يقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات عن التقديرات السابقة تحت بندي الاستشاريين (١,٢ مليون دولار) وسفر الموظفين (١,١ مليون دولار) في عام ٢٠١٤ وتحت بنود الوظائف (٢,٤ مليون دولار)، وتكاليف الموظفين الأخرى (٣,٩ ملايين دولار)، والاستشاريين (١,٢ مليون دولار) وسفر الموظفين (١,٤ مليون دولار) في عام ٢٠١٥. وستغطي الزيادة المقترحة في الموارد تحت بند الخدمات التعاقدية: (أ) عملية بناء نظام التحليل الذكي للأعمال وتحقيق تكامل نظام أوموجا المؤسس ونظام أوموجا الموسع ١ واختبارهما، وكذلك أنشطة التأهب للنشر في المجموعتين ٢ و ٣ في عام ٢٠١٤؛ و (ب) إكمال عمليتي بناء نظام أوموجا الموسع ١ وتصميم نظام أوموجا الموسع ٢ في عام ٢٠١٥؛ ولا يغطي التقرير الموارد اللازمة لبناء وتصميم النظام الموسع ٢ في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٥٧ - وطلبت اللجنة الاستشارية مزيداً من التفاصيل بشأن الخطوات المتخذة لاحتواء الزيادات المتوقعة في التكاليف في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ تحت بندي الخدمات التعاقدية والأثاث والمعدات. وأُبلغت بأن الاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية قد قُيِّمت بدقة في ضوء خطة العمل ومع مراعاة الطابع المعقد للاحتياجات في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. ويحرز فريق أوموجا تقدماً، بالتعاون مع شعبة المشتريات، صوب دمج عقود متعددة للمتعهدين وخبراء تكامل النظم في عقد لمعهد واحد من أجل خفض المخاطر والتكاليف العامة والاستفادة من وفورات الحجم (انظر الفقرة ٣٧ أعلاه).

## كاف - نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي

٥٨ - يواصل مجلس مراجعي الحسابات التأكيد على ضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن نموذج تعتمده الأمم المتحدة لتقديم الخدمات في المستقبل، وهو نموذج يرى أنه كان ينبغي تصميمه قبل المشروع المركزي لتخطيط الموارد. ويحذر المجلس من أن عدم وجود نموذج من هذا القبيل يمكن أن يؤدي إلى نشوء تكاليف في المستقبل لتغطية تنفيذ المشروع بشكل رجعي، ويمكن أيضاً أن يقوض مساءلة الأمانة العامة عن إنجاز النطاق الكامل للمشروع المركزي لتخطيط الموارد في الموعد المحدد وفي حدود الميزانية المقررة، وعن تحقيق الفوائد المرتبطة به.

٥٩ - ويشير الأمين العام إلى أنه سيجري تحديد نموذج جديد لتقديم الخدمات بموازاة مع تقدم عملية إعادة هندسة الأعمال في إطار نظام أوموجا، وأنه سيقدم، وفقاً لتوجيهات الجمعية العامة، اقتراحاً بشأن نموذج لتقديم الخدمات في المستقبل في دورة لاحقة

(انظر A/68/375، الفقرة ٣٧). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، أن الأولوية الحالية للأمانة العامة تتمثل في إنجاز النطاق الكامل لنظام أوموجا وأن الأمانة العامة لا تركز حالياً إلا على التعديلات المتوخاة في تقديم الخدمات والتي لا بد من إدخالها لتنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد. وعلاوة على ذلك، تقتصر الفوائد المتوقع تحقيقها بحلول عام ٢٠١٩، وقيمتها ما بين ١٤٠ مليون دولار و ٢٢٠ مليون دولار، على إعادة هندسة الأعمال ومواءمة العمليات في إطار العملية الجارية لتنفيذ نظام أوموجا، ولا تشمل الفوائد المحتمل تحقيقها من الفرص التي يتيحها نموذج جديد لتقديم الخدمات. وأبلغت اللجنة كذلك أن نموذج تقديم الخدمات في المستقبل سينطوي على دمج بعض مهام الدعم الإداري المتعلقة بالمعاملات في مراكز الخدمات المشتركة، مما قد يتطلب نقل الموظفين. وتكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على أن أي نموذج جديد تعتمده الأمم المتحدة لتقديم الخدمات يجب أن يحظى بموافقة الجمعية العامة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في أقرب وقت ممكن تقريراً يتضمن اقتراحات لنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي.

## لام - الأمن

٦٠ - طلبت اللجنة الاستشارية معلومات إضافية عن التدابير المتخذة لكفالة الأمن المناسب للنظام الجديد، والتمويل المرصود لهذا الغرض والدروس المستفادة في هذا الصدد من التنفيذ الأولي لنظام أوموجا في عمليات حفظ السلام. وأبلغت اللجنة أن المتطلبات الأمنية لنظام أوموجا مستوفاة على عدة مستويات: (أ) فالأمن البيئي المادي متاح في مركزي البيانات المؤسسية في قاعدة الأمم المتحدة للدعم في فالنسيا، إسبانيا، وفي قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا؛ و (ب) الأمن الشبكي متاح عبر الشبكة المحلية للأمم المتحدة؛ و (ج) يتولى إدارة حقوق المستعملين فريق أمن تطبيقات أوموجا الذي كان جزءاً لا يتجزأ من فريق دعم أوموجا. وأبلغت اللجنة كذلك أنه تم اتخاذ عدد من التدابير في إطار خطة العمل الرامية إلى تعزيز أمن المعلومات على نطاق الأمانة العامة (انظر A/68/552). وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ نظام أوموجا يتوافق تماماً مع سياسات أمن المعلومات المعمول بها حالياً والصادرة عن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفيما يتعلق بالتنفيذ الأولي لنظام أوموجا في بعثات حفظ السلام، أبلغت اللجنة أن النظام يعمل بسلاسة وأن الاتصال بمركزي برينديزي وفالنسيا يعمل أيضاً، حتى الآن، حسب ما هو متوقع دون أي مشاكل أمنية. ولم يُسجل أي دخول غير مأذون به إلى منظومة الأمم المتحدة عبر النظام المركزي لتخطيط الموارد. بيد أن اللجنة الاستشارية أبلغت أنه على الرغم من امتثال نظام

أوموجا التام للسياسات الأمنية الداخلية، ونظرا للحاجة المتزايدة إلى الموصولية والترابط بين نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة، فإن أي هجوم أو اقتحام يستهدف أي من نظم الأمم المتحدة يمكن أن يهدد جميع تلك النظم، وأن جميع النظم بحاجة إلى حماية متساوية (انظر A/68/552).

## ميم - التعاون مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

٦١ - يشير الأمين العام في الفقرة ٢٤ من تقريره إلى أن تنفيذ نظام أوموجا الموسَّع ١ يتوقف على إتمام ٥٤ عنصرا مختلفا في النموذج الخاص بالموارد البشرية واستحقاقات السفر في المواعيد المحددة، وهو ما أُنجز بعد أربعة أشهر من التاريخ المتوقَّع. وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات إضافية عن الكيفية التي تم بها إدماج هذه الخصائص الوظيفية في حلول النظام المركزي لتخطيط الموارد التي استخدمتها كيانات أخرى تستعمل نفس برامجيات التخطيط المركزي للموارد التي تستعملها الأمم المتحدة، مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وعمّا إذا كانت قد بُذلت أي جهود لتبادل أو إعادة استخدام الحلول التي استخدمتها تلك الكيانات، أو للتعاون مع هذه الكيانات في هذا الصدد. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن العمليات التي تتبعها الأمانة العامة في مجالات إدارة الموارد البشرية، وكشوف المرتبات، والسفر تختلف كثيرا عن الأساليب المتبعة في المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وأن التغييرات التي يجب إدخالها أكثر تعقيدا مما تصوره المتعهد في البداية. وتستخدم الأمم المتحدة عنصر كشف مرتبات الموارد البشرية الخاص بالمنظمات غير الربحية في برامجيات التخطيط المركزي للموارد، وهو عنصر صممه المتعهد في الأصل لليونيسيف، ولا يتيح إلا قدرا محدودا من التشغيل الآلي للعديد من عمليات الأمم المتحدة. ولاحقا، أُضيف عدد من التحسينات لاستخدامها في برنامج الأغذية العالمي ولكن هذا العنصر لم يكن متاحا لباقي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بسبب الاتفاق التعاقدى المبرم بين المتعهد وبرنامج الأغذية العالمي. ولم تُدمج لاحقا سوى بعض من تلك التحسينات التي أُعدت لبرنامج الأغذية العالمي في العنصر الموحد للموارد البشرية وكشوف المرتبات الخاص بالمنظمات غير الربحية في برامجيات التخطيط المركزي للموارد التي تستخدمها الأمم المتحدة.

٦٢ - وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/68/344 و Add.1) بأنه رغم عدم وجود استراتيجية متسقة للتخطيط المركزي للموارد في منظومة الأمم المتحدة، فإن تنفيذ النظم المركزية لتخطيط الموارد قد ساهم في إضفاء قدر من الاتساق على أساليب العمل المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة نتيجة لعدد من العوامل التي تشمل ما يلي: (أ) زيادة تنفيذ حلول موحدة وغير مكيفة للتخطيط المركزي للموارد؛

و (ب) الجمع بين الخاصيات الوظيفية التي يتيحها موردو النظم المركزية لتخطيط الموارد؛ و (ج) تبادل النظم المركزية لتخطيط الموارد فيما بين بعض المنظمات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)؛ و (د) اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة. وإضافة إلى ذلك، تتصدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة الجهود الرامية إلى العمل بشكل وثيق مع برنامج الأغذية العالمي ومعهد برامجيات النظام المركزي لتخطيط الموارد المستخدمة في الأمم المتحدة من أجل تحسين مستوى البرامجيات بهدف إيجاد حل قياسي للنظام الموحد للأمم المتحدة يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وذلك على غرار الحل المتعلق بكشف مرتبات المنظمات غير الربحية. ويناقش تقرير وحدة التفتيش المشتركة أيضا المسائل المتعلقة بالتعاون في دعم النظام المركزي لتخطيط الموارد، والمفاوضات مع موردي النظم المركزية لتخطيط الموارد، بما في ذلك الخيارات المتاحة لزيادة التعاون على نطاق المنظومة في مجال التخطيط المركزي للموارد، وتعزيز موقع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مفاوضاتها مع أولئك الموردين (انظر A/68/344، الفقرات ١٠٨-١٢٣).

٦٣ - وتواصل اللجنة الاستشارية التأكيد على ضرورة تكثيف التعاون بين الأمانة العامة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة باستخدام نفس الحل المتعلق بالنظام المركزي لتخطيط الموارد. وتعتقد أن الزيادة المذكورة آنفا في تنسيق أساليب العمل المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة تتيح المزيد من الفرص لتبادل الحلول المشتركة ولتطبيق النظام المركزي لتخطيط الموارد وصيانتته وتطويره بأقل التكاليف. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتحاور مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة التي تستخدم نفس برامجيات التخطيط المركزي للموارد وكذلك مع المعهدين المعنيين بشأن الفرص المتاحة للتعاون وتبادل الحلول البرمجية، وأن يبلغ عن هذه المسألة في تقريره المرحلي المقبل.

#### رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٤ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة ٩١ من التقرير المرحلي الخامس للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد. ومع مراعاة التعليقات والتوصيات الواردة في الفقرات أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علماً بالتقرير المرحلي الخامس. وتوصي اللجنة أيضا بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

الميزانية العادية

(أ) أن تعتمد المبلغ الميين في إطار الباب ٢٩ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، وقدره ٩٠٠ ٩٢٧ ٣٥ دولار، ويمثل الحصة المخصصة لمشروع أوموجا في الميزانية العادية ((A/68/6 (Sect. 29A))؛

حساب دعم عمليات حفظ السلام

(ب) أن تحيط علما بأن احتياجات بمبلغ ٧٠٠ ٠٥٤ ٢٠ دولار ستُدرج في الاحتياجات اللاحقة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛

الموارد الخارجة عن الميزانية

(ج) أن تحيط علما بأن احتياجات بمبلغ ٦٠٠ ٤٣٩ ٧ دولار ستُمول من الموارد الخارجة عن الميزانية في الفترة المالية الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

## المرفق الأول

## الدروس المستفادة من التطبيق التجريبي لنظام أوجا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

يمكن تلخيص الدروس الرئيسية المستفادة خلال فترة النشر التجريبي لنظام أوجا وفترة الدعم في مرحلة ما بعد التشغيل على النحو التالي:

- برهنت الحلول التقنية (العمليات، والنظم، ودعم المستخدمين) على ثباتها واستقرارها. وكانت الحوادث التي تم الإبلاغ عنها طفيفة مقارنة مع تلك التي سُجّلت أثناء عمليات مماثلة لتطبيق النظم المركزية لتخطيط الموارد على نطاق واسع.
- أما التعقيدات المتوقعة من الانتقال من نماذج تشغيل متباينة "بجالتها الراهنة" إلى نموذج تشغيل موحد "مقبل"، فقد أثارت تحديات أكثر مما كان متوقعا، مما حدّ من القدرة على التحول إلى التشغيل الآلي لبعض أنشطة ترحيل البيانات، مما تطلب إجراء المزيد من التكيف لعمليات ترحيل البيانات المقررة لكل بعثة.
- واتضح أن إدارة البيانات هي أكثر الشواغل أهمية. فالممارسات السابقة المتمثلة في إدارة المنظمة وفق نموذج انعزالي جعلت تنقية البيانات ومطابقتها عملية صعبة للغاية، مما يتطلب في بعض الأحيان إعادة النظر في السياسات القائمة. ولذلك تقوم البعثات بمهام إضافية تتطلب كثافة اليد العاملة للوفاء بمتطلبات بدء تشغيل نظام أوجا. وهذه التحديات متصلة بالانعزال الوظيفي داخل أي عملية من عمليات حفظ السلام، حيث تُنجز أنشطة المشتريات والمحاسبة واللوجستيات والموارد البشرية باستخدام تطبيقات مستقلة وغير مترابطة، تكرر نفس عناصر البيانات غير المتطابقة في كل نظام. وعلاوة على ذلك، فإن احتياجات البيانات المرجعية تتطلب أيضا مطابقة قوائم شركاء العمل (المتعهدون، والشركاء المنفّذون، والموارد البشرية) فيما بين جميع عمليات حفظ السلام.
- وقد أُصدرت توجيهات إضافية لإثراء المعلومات المتعلقة بالمعاملات من أجل إتاحة تحويل المعلومات بشكل سليم قبل تحميلها في نظام أوجا.
- وتم صقل وتنقيح خطط التأهب لتغطية المجموعتين ١ و ٢، وخصّصت موارد مكرّسة لأنشطة التأهب للمجموعتين ٣ و ٤.

- وأدخلت تعديلات على تكوين الأفرقة المحلية وهيكل إدارتها لتيسير حل المشاكل المتصلة باختلاف الوظائف.
- وقد زاد تباين المعايير والأدوات ونماذج الدعم المستخدمة في مختلف وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة من تعقيد المشروع، ويجب حل عدد من المشاكل الهامة كشرط مسبق لتطبيق نظام أو موجا.
- ويجب اتخاذ المزيد من الخطوات للتغلب على التحديات المرتبطة بالطبيعة المتداخلة لنهج التشغيل التدريجي وإجهاد الموظفين. فعلى سبيل المثال، بينما تنتقل بعض الكيانات إلى مرحلة الإنتاج، التي تتطلب خدمات الدعم لمرحلة ما بعد التنفيذ، فإن البعض الآخر لا يزال في مختلف مراحل ما قبل التنفيذ. ولا يزال إجراء تقييم لكيفية تعميم المسؤولية عن الدعم في مرحلة ما بعد التنفيذ بأسرع وقت ممكن بنداً مُدرجاً على قائمة البنود المتعين إنجازها.

## المرفق الثاني

## الجدول الزمني المحدّث لتنفيذ مشروع أوموجا

الجدول الزمني



**نظام أوموجا المؤسس**  
الخاصية الوظيفية: الشؤون المالية (إدارة  
الصناديق والمحاسبة المالية) وسلسلة  
الإمدادات (العقارات وصيانة المنشآت،  
وتنفيذ الخدمات اللوجستية، والمشتريات)  
وإدارة المشاريع، والمبيعات والتوزيع  
(خدمات الشراء عبر طرف ثالث وإعداد  
الفواتير). ونظام أوموجا المؤسس ضروري  
لدعم مقتضيات المعايير المحاسبية الدولية  
للقطاع العام.

**نظام أوموجا الموسع ١**  
الخاصية الوظيفية: إدارة المنظمة وإدارة  
الوظائف وإدارة شؤون الموظفين  
والاستحقاقات والمزايا وإدارة الوقت  
وكشوف المرتبات وبدء إجراءات طلبات  
السفر ومصروفات السفر والحجز على  
الإنترنت.

**نظام أوموجا الموسع ٢**  
الخاصية الوظيفية: وضع الميزانيات وتخطيط  
القوات وإدارة البرامج وتخطيط سلسلة  
الإمدادات وإدارة المستودعات وإدارة  
المؤتمرات والمناسبات والإدارة الكاملة  
للمنح والأنشطة التجارية.

**تحقيق الكيان**  
فترة ستة أشهر سابقة للانتقال إلى النظام  
التجريبي تشمل الأنشطة التالية:  
(١) تحديد شكل النموذج العالمي؛  
(٢) مراعاة الاحتياجات المحلية واحتياجات  
أوموجا التجريبي في نظام التطوير؛  
(٣) اختبار الشكل في نظام ضمان الجودة؛  
(٤) اختبار أداء النظم وإدماج المستخدمين  
وإجراء اختبارات للتحقق من سلامة  
الأداء؛  
(٥) تدريب المستخدمين النهائيين.

الوضع في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣:

- بالنسبة لنظام أوموجا المؤسس، اكتملت مرحلة التصميم بشكل تام وبلغت مرحلة البناء نسبة ٩٥ في المائة.
- وبالنسبة لنظام أوموجا الموسع ١، بلغت مرحلة التصميم نسبة ٩٢ في المائة وبلغت مرحلة البناء نسبة ٧٠ في المائة.
- أما بالنسبة لنظام أوموجا الموسع ٢، فقد بلغت مرحلة التصميم نسبة ٤٠ في المائة، بينما لم تبدأ مرحلة البناء بعد، إذ من المقرر الشروع فيها اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ فما بعد.

## المرفق الثالث

العدد المقدر لمجموع المستخدمين النهائيين لنظام أوموجا بحسب المرحلة  
والمجموعة في آب/أغسطس ٢٠١٣

التاريخ	المرحلة	الموقع	العدد المقدر للمستخدمين	المجموع
١ تموز/يوليه ٢٠١٣	التجريبية (أوموجا الموسس)	اليونيفيل، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان ومقر الأمم المتحدة	٧٠٠	٧٠٠
١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣	المجموعة ١ (أوموجا الموسس)	بعثات حفظ السلام ومقر الأمم المتحدة	٣ ٠٠٠	٣ ٧٠٠
١ شباط/فبراير ٢٠١٤	المجموعة ٢ (أوموجا الموسس)	البعثات السياسية الخاصة ومقر الأمم المتحدة	١ ٠٠٠	٤ ٧٠٠
١ آذار/مارس ٢٠١٤	التجريبية (أوموجا الموسس ١)	بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومقر الأمم المتحدة	١ ٥٠٠ (حسب التقديرات)	٦ ٢٠٠
١ تموز/يوليه ٢٠١٤	المجموعة ٣ (أوموجا الموسس + أوموجا الموسس ١)	مقر الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة (الموظفون الدوليون)	٢٥ ٠٠٠	٣١ ٢٠٠ (الخدمة الذاتية للموظفين) <sup>(١)</sup>
١ تموز/يوليه ٢٠١٥	المجموعة ٤ (أوموجا الموسس + أوموجا الموسس ١)	مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة في فيينا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	١٨ ٠٠٠	٤٩ ٢٠٠ (الخدمة الذاتية للموظفين) <sup>(١)</sup>
١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦	المجموعة ٥ (أوموجا الموسس ١)	بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة (الموظفون المحليون)	١ ٥٠٠	٥٠ ٧٠٠ (الخدمة الذاتية للموظفين) <sup>(١)</sup>

(أ) مع بدء تشغيل نظام أوموجا الموسس ١، سيبدأ تشغيل خاصية وظيفية تُعرف باسم الخدمة الذاتية للموظفين. وبفضل هذه الخاصية، سيتمكن الموظفون من إدارة استحقاقاتهم والمزايا التي يتمتعون بها بشكل مستقل، مما سيؤدي إلى ارتفاع كبير في عدد المستخدمين النهائيين لنظام أوموجا.